مجلة البحوث والدراسات الافريقية المجلد ٦ العدد ١ (١٢٤-١٤٥) أكتوبر ٢٠٢٣
ودول حوض النيل Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢ E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

تقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية

عبد الله شيرده جزا فرزظمن[١] , ياسر عبد الحميد دياب[٢] حسين حسن علي ادم[٢]

[١]قسم السياسة والاقتصاد - بمعهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة أسوان.
[٢]قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة والموارد الطبيعية– جامعة أسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

مقدمة:

تعد الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تستهدف الوصول إلى محطتها الأخيرة، عبر مرحلة انتقالية تمتد ٣٤ عاما بحلول سنة ٢٠٢٨ نقطة ارتكاز عملية التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية. فقد أيقنت التجمعات الاقتصادية الإقليمية بالقارة، والتي تعد اللبنات الأساسية لفكرة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ضرورة السير في الاتجاه ذاته لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الأفريقي، فسعت إلى بناء علاقات للتفاعل والتعاون مع الجماعة الاقتصادية الإفريقية. في هذا السياق، تم التوقيع على بروتوكول فبراير ١٩٩٨ كأداة للتكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية، وبين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أخرى، ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الأفريقي في سبتمبر ١٩٩٩، أخذ الاتحاد على عاتقه تفعيل الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وفقا لما أشارت إليه اتفاقيته التأسيسية، كألية رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات التي تفرضها العولمة، كما استهدف الاتحاد تسريع عملية دمج وترشيد التجمعات الإقليمية القائمة في عدد أقل، والتي باتت تخلق أعباء على العمل الأفريقي المشترك، وتؤثر سلبا على مستقبل عملية التكامل بين دول القارة، واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو – مارس ٢٠٠٦ – على اعتماد عدد من التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي، الكوميسا COMESA، السادك SADC، الإيكواس ECOWAS، السين صاد CENSAD، الإيكاس ECCAS، الإيجاد IGAD، اتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق افريقيا(EAC)، وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الأفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة لا يزال منخفضا للغاية، فنسبة التجارة بين البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لا تبلغ حوالى ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة.

المشكلة البحثية:

علـى الـرغم مـن ظهـور العديـد مـن التكـتلات الاقليميـة فـي القـارة الافريقيـة الا ان معظـم الـدول الافريقيـة تعـاني مـن انخفـاض اهميتهـا النسـبية للتجـارة الخارجيـة العالميـة، ممـا يشـير الـى وجـود معوقـات تواجه التكامل الاقتصادي بها٠

أهداف الدراسة:

تهـدف الدراسـة إلـى الوقـوف علـى التقـدم المحـرز فـي مجـال التكامـل الإقليمـي، وذلـك مـن خـلال تقيـيم لأداء التجـارة البينيـة لهـذه التجمعـات الاقتصـادية، ومـا اتخذتـه مـن اجـراءات مـن شـأنها الاسـراع بتحريـر التجـارة، واقامـة اتحـاد جمركـي فيمـا بينهـا وصـولا إلـى مرحلـة السـوق الافريقيـة المشـتركة، وتحديـد أهـم السـبل المتبعـة للإسـراع بالوصـول الـى السـوق الافريقيـة المشـتركة، وكـذلك عـرض أهـم التحـديات التـي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي بالقارة الافريقية ٠

الأسلوب البحثي:

اعتمـدت الدراسـة علـى أسـلوبي التحليـل الوصـفي والكمـي للتعـرف علـى الاثـار الايجابيـة للتكـتلات الاقليمية في تحقيق التكامل الإقليمي والاقتصادي لإفريقيا٠

مصادر البيانات:

اعتمـدت الدراسـة بصـفة اساسـية علـى البيانـات المنشـورة وغيـر المنشـورة والـواردة مـن كـل مـن الجهـات المحليـة والدوليـة كبيانـات البنـك الـدولي (تقريـر ممارسـة أنشـطة الأعمـال ٢٠٢٠)، قاعـدة بيانـات البنـك الـدولي، قاعـدة بيانـات صـندوق النقـد الـدولي (www.inf.org)، موقـع التجـارة السـلعية للأمـم المتحـدة (comtrade.un.org)، مـؤتمر الامـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة (اونكتـاد) تقـارير مختلفـة، تقـارير البنك الافريقى للتنمية، الدراسات والمراجع العلمية والنشرات المرتبطة بموضوع الدراسة ٠

النتائج البحثية:

أولا: **مفهوم ومراحل وعوامل نجاح التكامل الاقتصادي:**

يعتبـر التكامـل الاقتصـادي سـمة مـن سـمات التنميـة الاقتصـادية والتطلـع للوحـدة الاقتصـادية فـي الوقـت الـراهن، وقـد بـرز مصـطلح التكامـل الاقتصـادي فـي العـالم خـلال النصـف الثـاني مـن القـرن الماضـي نتيجـة لرغبـة العديـد مـن الـدول فـي الانضـمام إلـى تجمعـات إقليميـة لتحقيـق أهـداف متعـددة قـد تكـون اقتصـادية أو سياسـية أو أمنيـة، ويعتبـر الاقتصـادي الأمريكـي "جـاكوب فـاينر" أول مـن وضـع أسـاس فكـرة التكامـل الاقتصـادي. وقـد أخـذت الـدعوى للتكامـل الاقتصـادي تتوسـع وتـزداد أهميتهـا فـي أواخـر القـرن العشـرين وبدايـة القـرن الحـادي والعشـرين، وازداد عـدد الـدول التـي تعتمـد علـى سياسـة التكامـل الاقتصادي في العالم سواء كانت دول متقدمة او نامية ٠

١- مفهوم التكامل الاقتصادي:

هنـاك اخـتلاف بـين الاقتصـاديين حـول تحديـد مفهـوم للتكامـل الاقتصـادي، فـالبعض اسـتعمل مصـطلح الانـدماج، والـبعض الآخـر اسـتعمل مصـطلح التعـاون، وآخـرون اسـتعملوا مصـطلح التكتـل،

ولـذلك سـنحاول عـرض بعـض التعريفـات الخاصـة بمصـطلح التكامـل الاقتصـادي والتـي قـدمها مجموعـة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي [١]:

يعـرف – بـيلا بلاسـا – التكامـل الاقتصـادي بأنـه عمليـة وحالـة، فبوصـفه عمليـة فإنـه يشـمل الإجـراءات والتـدابير التـي تـؤدي إلـى إلغـاء التمييـز بـين الوحـدات المنتميـة إلـى دول قوميـة مختلفـة، واذا نظرنـا إليـه علـى أنـه حالـة فإنـه يتمثـل فـي انتفـاء مختلـف صـور التفرقـة بـين الاقتصـادات المختلفـة، أمـا الاقتصـادي – ميـردل – فيـري أن مفهـوم التكامـل لابـد أن يشـمل العمـل علـى زيـادة الكفـاءة الإنتاجيـة ضـمن الكتلـة الاقتصـادية المشـكلة مـع إعطـاء الفـرص الاقتصـادية المتسـاوية للأعضـاء فـي هـذا التكتـل بغـض النظـر عـن سياسـاتهم. أمـا الاقتصـادي – هوفمـان – يقـول بـأن قيـام أي تكامـل اقتصـادي لابـد لـه مـن وجـود تسـاوي فـي أسـعار السـلع عناصـر الإنتـاج فـي المنطقـة التكامليـة، وأمـام تعـدد المفـاهيم المقدمـة لمصـطلح التكامـل الاقتصـادي يمكـن القـول بأنـه هـذا الأخيـر هـو عمليـة إلغـاء كافـة الحـواجز الجمركيـة وغيـر الجمركيـة بـين مجموعـة مـن الـدول المتكاملـة، مـع تنسـيق السياسـات الاقتصـادية والنقديـة والماليـة مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصادات الوطنية في المنطقة التكاملية ٠

٢- مراحل التكامل الاقتصادي:

تبـين أدبيـات التجـارة الدوليـة أن التكامـل الاقتصـادي بـين الـدول يتحقـق مـن خـلال المـرور بسـت مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل، وهي كالتالي [٢]:

أ- اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA):

تعتبـر أضـعف أشـكال التكامـل الإقليمـي، حيـث تميـز بعـض الـدول مـن خـلال فـرض تعريفـة جمركيـة أقـل علـى الـواردات منهـا، مـن دون إزالـة التعريفـة، وهـذه المعاملـة مرفوضـة طبقـا لمبـدأ الدولـة الأولي بالرعاية أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية٠

ب- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

تتشـكل هـذه المنطقـة عنـدما يتفـق عـدد مـن الـدول علـى إسـقاط التعريفـة فيمـا بيـنهم مـع احتفـاظهم بهـا تجـاه العـالم الخـارجي، ونظـرا لاخـتلاف التعريفـة الجمركيـة مـن دولـة لأخـرى تجـاه العـالم الخـارجي فـإن دول منطقـة التجـارة الحـرة تتبـع قواعـد المنشـأ، حيـث تمنـع هـذه القواعـد اسـتيراد السـلع إلـى داخـل المنطقـة مـن قبـل الدولـة العضـو بمنطقـة التجـارة الحـرة ذات التعريـف الأقـل ثـم إعـادة تصـديرها لدولـة ذات تعريفـة جمركية أعلى.

ج- الإتحاد الجمركي Custom Union:

---

(١) يوسـف محمـد بادي، " **دور التكامـل الاقتصـادي العـربي في التنميـة الاقتصـادية في الاقطـار العربيـة** "، ورقـة بحثيـة مقدمـة ضـمن اعمـال نـدوة: التكامـل الاقتصـادي العـربي، الخرطـوم، رابطـة المعاهـد والمراكـز العربيـة للتنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، ١٣-١٥ فبرايـر ١٩٨٩ ٠

(٢) أحمـد الكواز(دكتـور)، " **التجـارة الخارجيـة والتكامـل الاقتصـادي الاقليمـي** "، مجلـة جسـر التنميـة، الكويـت، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٨١، مارس ٢٠٠٩ ٠

يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفة الجمركية فيما بينها والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الغير، وفي الوقت الذي تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ، فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات حيث يجب اتفاق جميع دول الاتحاد على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع ٠

د- **السوق المشتركة Common Market:**

بالإضافة إلى الشروط الواجب تحقيقها في المرحلة (ب)، (ج) يتطلب الأمر في ظل السوق المشتركة حرية انتقال عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال بالأساس) ٠

هـ - **الإتحاد الاقتصادي Economic Union:**

بالإضافة إلى توفر الشروط الواردة في المراحل (ب)، (ج)، (د) فإن الاتحاد الاقتصادي يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن بعض مسئولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية.

و- **الاتحاد النقدي Monetary Union:**

يتطلب هذا الاتحاد بالإضافة للشروط الواردة في المراحل (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة، وتكون من صلاحياتها مسئولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، واصدار عملة موحدة لها.

٣-عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

هناك عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي والإسراع بوتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء به وهي:

أ- وجود إطار قانوني:

كي ينجح أي تكتل اقتصادي لابد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء به، ويبين كيفية معالجة المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل، ويشمل هذا الإطار القانوني على عدد من العناصر منها، وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق وتشريعات للعمل المشترك٠

ب- وجود إطار مؤسسي:

يكمل وجود الإطار المؤسسي وجود الإطار القانوني بين الدول الأعضاء وذلك لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء.

ج- وجود استثمارات مشتركة:

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي بين الدول لا يتوقف فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه، فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

د- وجود تجارة بينية:

وهو العنصر الأهم في نجاح أي تكتل اقتصادي، حيث يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي على حجم التجارة البينية بين دوله، الأمر الذي يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض

فـي تـوفير مـا تحتاجـه مـن سـلع وخـدمات، ويتطلـب ذلـك ضـرورة تخفـيض وازالـة الحـواجز التجاريـة فيمـا بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية بين الدول الأعضاء٠

ثانيا: الاداء الاقتصادي والتجاري للقارة الافريقية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية:

١- الاداء الاقتصادي:

قـدر النـاتج المحلـى الإجمـالي للقـارة الافريقيـة بحـوالي ١.٤ تريليـون دولار فـي عـام٢٠٢٠, وهـو مـا يقـارب قيمـة النـاتج الـذى حققتـه الـدول الناميـة الاخـرى فـي أسـيا وأمريكـا اللاتينيـة وذلـك كمـا يتضـح مـن الجـدول رقـم (١)، وهـذا مؤشـر علـى تراجـع مسـتوى النـاتج الإجمـالي للقـارة الافريقيـة التـي يبلـغ عـدد دولهـا ٥٤ دولـة مقارنـة بأقـاليم ناميـة أخـرى، وعلـى الـرغم مـن ذلـك فانـه يلاحـظ ان النـاتج المحلـى الإجمـالي الافريقـى أخـذ يـزداد بشـكل مسـتمر عبـر السـنوات الاخيـرة متخطيـا حـاجز التريليـون دولار منـذ عـام ٢٠١٤ وحتـى عـام ٢٠١٨ حيـث شـهد انخفاضـا ملموسـا متـأثرا بالأزمـة الماليـة والاقتصـادية العالميـة، وعلـى مسـتوى التجمعـات الاقتصـادية الاقليميـة (RECs) فـان ادائهـا الاقتصـادي أخـذ نفـس الاتجـاه الـذى سـاد علـى مسـتوى القـارة, فلقـد حققـت معظـم (RECs) أداء اقتصـاديا قويـا بـين عـامى٢٠١٢ و٢٠١٨ ولكـن تراجـع هـذا الاداء فـي عـام ٢٠٢٠ باسـتثناء كـلا مـن السـادك والجماعـة الاقتصـادية لشـرق افريقيـا، كمـا يتضـح مـن الجـدول رقـم (١), حيـث شـهدا معـدلات نمـو مرتفعـة نسـبيا، كمـا حقـق تجمـع السـين والصـاد أعلـى قيمـة للنـاتج الإجمـالي المحلـى مقارنـة بالتجمعـات الاخـرى حـوالى ٧٢٣ مليـون دولار عـام ٢٠٢٠، تليها الكوميسا, السادك, الايكواس, الايجاد, الايكاس, الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا٠

جدول رقم (١) الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا والتجمعات الاقليمية الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٠) بالمليون دولار

المناطق / التجمعات	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠
أفريقيا	٥٨٤.٣٣٨	٤٨٢.٠٣٥	١.١١٧.٩١٤	١.٥٢٢.٧٦١	١.٤٣٢.٤٢٦
أمريكا (الدول النامية)	١.٨٥٩.١٨٦	٢.٢٢٥.٨٥٨	٣.١٧٤.٤٠٥	٤.٣١٢.٩٣٣	٣.٩٣٤.٣٤٥
أسيا (الدول النامية)	٤.٦١٨.٦٨١	٦.٠١٨.٦٦	٨.١٧٦.٩٠٢	١١.٣٥٢.٥٣٨	١.٢٢٥.٩١١
رابطة الآسيان	٦٤٦.١٨٣	٨١٠.٨١٣	١.٠٨١.٥٧٩	١.٥١٣.١١٣	١.٤٨٩.٧٠٣
الكوميسا	١٩٠.١١٧	٢١٥.١١٥	٣٠٨.٩٨١	٤٦٣.٩٥٩	٤٥٤.٦٢٧
السادك	١٧٥.٨١٤	٣٠١.١٨٢	٣٦٦.٣٦٥	٤٢١.٤٤٠	٤٢٢.٤٧٤
الايكواس	١٠١.٣٢٣	١٤٦.٩٧٠	٢١٥.١٣٥	٣١٥.٠٢٢	٢٧٦.٠٩١
الايكاس	٤١.٦٥٢	٦١.١٣٣	٨٥.١٩٨	١٢٤.٣٢٦	١٠٧.٠٥٧
جماعة شرق افريقيا	٣٣.١٦٩	٤٠.٣١٩	٥٢.٠٢٢	٧٣.٢٧٨	٧٦.٨١١
اتحاد المغرب العربى	١٤١.٤٧٠	٢٠٥.٣٥٤	٢٧١.٦٧٦	٣٦٠.٥٥١	٣٣٢.٤٥٨
سين – صاد	٢٩٥.٩٣٥	٣٨٣.٧٠٢	٥٣٤.٤٩٢	٧٨١.٩٧٤	٧٢٢.٩٤٤
الايجاد	٤٩.١٠٠	٦٥.١٨٨	٩٧.٠٢٤	١٤٧.٥٠١	١٢٨.١٦٧
اجمالى التجمعات	١.٠٣١.٥٨٠	١.٤١٨.٩٦٣	١.٩٣٠.٨٩٣	٢.٧١٨.٠٥١	٢.٥٢٠.٦٥٩

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020), p3

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي, سجل القطاع الخدمي أكبر مساهمة في هذا الصدد بلغ أكثر من حوالى ٤٣٪ في كل من الكوميسا, والسادك, والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، يليه القطاع الصناعي حيث ساهم بحوالي ٣٠٪، ومن الملاحظ ان قطاع الصناعية التحويلية ساهم بأقل نسبة في (GDP) في كل التجمعات الاقليمية وذلك مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، باستثناء تجمع الصادك, ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة القارة الافريقية في التجارة الدولية والاقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية، ولقد سجل تجمع السادك اكبر مساهمة للصناعة التحويلية في (GDP) بلغت ١٥٪ وذلك بفضل تزايد مساهمة هذا القطاع في اقتصاد جنوب أفريقيا، كما هو موضح بالجدول رقم (٢) ٠

جدول رقم (٢): مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي بالتجمعات الاقتصادية الاقليمية عام ٢٠١٨(%)٠

المجموعات	الزراعة والصيد والغابات	الصناعة	التعدين	الصناعة التحويلية	الخدمات
أفريقيا	١٧	٤١	٣٦	١٠	٤٣
رابطة الآسيان	١٢	٤٢	٣٧	٢٧	٤٦
الكوميسا	١٩	٣٩	٣٤	١١	٤٣
الصادك	٩	٣٦	٣٢	١٥	٥٥
اتحاد المغرب العربي	٨	٥٥	٤٨	٨	٣٧
الايكواس	٣١	٣٧	٣٤	٥	٣٢
الايكاس	١٤	٥٩	٥٦	٦	٢٦
جماعة شرق أفريقيا	٢٨	٢١	١٣	٩	٥١
تجمع سين صاد	٢٠	٣٩	٣٥	١٠	٣٩
الايجاد	٣٢	١٩	١٤	٨	٤٤

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020), p3

ب- أداء التجارة البينية في أفريقيا:

تعد مساهمة التجارة الافريقية البينية في إجمالي حجم التجارة الافريقية أقل بكثير عند مقارنته بالأقاليم الاخرى، فقد ساهمت التجارة البينية الافريقية بحوالي ١٠٪ من إجمالي التجارة الافريقية خلال عام ٢٠٢٠، وذلك مقارنه بـ ٢٢٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية, و ٥٠٪ بالنسبة للدول الاسيوية، كما يتضح من الجدول رقم (٣)، وهذا يشير الى أن الاجراءات التي اتخذت لتحرير التجارة البينية الافريقية منذ ثمانينات القرن العشرين والتي تبنتها خطة عمل لاجوس لم تسهم في دفع عجلة تلك التجارة بشكل ملموس، ولعل ذلك يرجع بالأساس الى ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي لازالت تعانى منها القارة الافريقية, وكذلك ضعف مستوى البنية التحتية, وانخفاض مستوى التمويل والاستثمارات,

والافتقار الى القدرات المؤسسية والبشرية المطلوبة, وتراجع مساهمة القطاع الخدمي وقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصادات الافريقية، أما بالنسبة للأداء التجاري للتجمعات الاقتصادية الاقليمية , يلاحظ تضاءل حجم التجارة البينية بين تلك التجمعات – باستثناء كلا من السادك (SADC) وجماعة شرق أفريقيا (EAC) , فلقد سجل تجمع الصادك أعلى مستوى لحجم التجارة البينية (الصادرات + الواردات), يليه الايكواس، في حين سجل تجمع (EAC) أعلى مستوى لحجم الصادرات البينية بين أعضائه بحوالي ١٩٪ وذلك مقارنة بباقي التجمعات الاقليمية، كما هو موضح بالجدول رقم (٣) ٠

جدول رقم (٣): إجمالي التجارة السلعية والتجارة البينية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الاقليمية خلال عام ٢٠٢٠ بالمليون دولار

التجمع / المنطقة	الصادرات والواردات		إجمالي حجم التجارة للتجمع أو المنطقة	نسبة التجارة البينية الى إجمالي التجارة (%)
أفريقيا (الدول النامية)	الواردات البينية	٣٩٦٦٤	٤٢٩١٩٦	٩
	الصادرات البينية	٣٧٣١٨	٣٤٩٤٣٨	١١
	الإجمالي	٧٧٢٨٢	٧٧٨٦٣٤	١٠
أمريكا (الدول النامية)	الواردات البينية	١٦٨٥٧٨	٧٦٦١٨٤	٢٢
	الصادرات البينية	١٥٢٣٢٣	٧١٥٠٣٤	٢١
	الإجمالي	٣٢٠٩٠١	١٤٨١٢١٨	٢٢
اسيا (الدول النامية)	الواردات البينية	١٨٧٠١٧٩	٣٦٣٤٢٣٦	٥١
	الصادرات البينية	١٨١١٩٩٧	٣٨٠٤٤٣٩	٤٨
	الإجمالي	٣٦٨٢١٧٦	٧٤٣٨٦٧٥	٥٠
تجمع سين– صاد	الواردات البينية	١٣٥٠٣	٢٥٤٣٧٦	٥
	الصادرات البينية	١٢٣٠٧	١٧٤٣٧٠	٧
	الإجمالي	٢٥٨١٠	٤٢٨٧٤٦	٦
الكوميسا	الواردات البينية	٥٤٧٩	١٣١٨٦٤	٤
	الصادرات البينية	٤٧٩٣	٨٤٥٦٨	٦
	الإجمالي	١٠٢٧٢	٢١٦٤٣٢	٥
الايكاس	الواردات البينية	٤١٨	٣٥٣٠٧	١
	الصادرات البينية	٣٧٨	٦٤٢٢٦	١
	الإجمالي	٧٩٦	٩٩٥٧٣	١
الايكواس	الواردات البينية	٧٦٣٥	٩٨٧٤٥	٨
	الصادرات البينية	٦٩٥٠	٧٢٠٨٤	١٠
	الإجمالي	١٤٥٨٥	١٧٠٨٥	٩
الايجاد	الواردات البينية	١٥٧٦	٣٣١٩٧	٥
	الصادرات البينية	١٤٣٥	١٥١٠٥	١٠
	الإجمالي	٣٠١١	٤٨٣٠٢	٦
الصادك	الواردات البينية	١١٨٧١	١١٢٠١٦	١١
	الصادرات البينية	١١١٩٦	١٠١٨٢٧	١١
	الإجمالي	٢٣٠٦٧	٢١٣٨٤٣	١١
اتحاد المغرب العربي	الواردات البينية	٣٩٤٩	١١٢٣٧٣	٤
	الصادرات البينية	٣٥٩٠	١٠٦٩٤٨	٣
	الإجمالي	٧٥٣٩	٢١٩٣٢١	٣
جماعة شرق افريقيا	الواردات البينية	١٧٢٣	٢٢٤٩٠	٨
	الصادرات البينية	١٥٧٢	٨٣٧٨	١٩
	الإجمالي	٣٢٩٥	٣٠٨٦٨	١١
رابطة الاسيان	الواردات البينية	٢١٣٦٠٥	٧٨٤٧٢٤	٢٧
	الصادرات البينية	٢٠٤٢٥٧	٧١٨٦٨٢	٢٥
	الإجمالي	٤١٧٨٦٢	١٦٠٢٤٠٦	٢٦

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020),p3

وهـذه النسـب ضـئيلة للغايـة عنـد مقارنتهـا بحجـم التجـارة البينيـة لرابطـة الآسـيان والتـي سـجلت ٢٦٪ مـن إجمـالي حجـم التجـارة لهـذا التجمـع، ممـا يشـير الـى تـدنى مسـتوى التكامـل الإقليمـي الافريقـى والحاجـة الـى مزيـد مـن الاجـراءات الجـادة اللازمـة للإسـراع بـوتيرة هـذا التكامـل وزيـادة حجـم التبـادل التجاري البيني بين تجمعات القارة الافريقية ودولها٠

جدول (٥): مؤشر التركز السلعي للصادرات الافريقية وبعض التجمعات الاقليمية والمناطق الاخرى خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)٠

المنطقة / التجمع	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠
أفريقيا	٠.٣١	٠.٣٧	٠.٤٤	٠.٤٧
أسيا (الدول النامية)	٠.١١	٠.١٢	٠.١٣	٠.١٢
أمريكا (الدول النامية)	٠.١١	٠.١٢	٠.١٥	٠.١٦
رابطة الاسيان	٠.١٧	٠.١٦	٠.١٥	٠.١٣
الكوميسا	٠.٢٨	٠.٣٢	٠.٣٤	٠.٤٢
الايكاس	٠.٧٦	٠.٧٩	٠.٨٤	٠.٨٥
الايكواس	٠.٥٦	٠.٦٦	٠.٧٢	٠.٧٢
الصادك	٠.١٨	٠.١٨	٠.٢٥	٠.٣٥

Source: UNCTAD, trade liberalization, investment and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020),p3

كمـا تتسـم التجـارة الافريقيـة البينيـة بافتقارهـا الـى التنـوع المطلـوب, ويمكـن التعـرف علـى درجـة التنـوع السـلعي التـي تتسـم بهـا صـادرات القـارة الافريقيـة مـن خـلال حسـاب مؤشـر التركـز السـلعي والـذى يشـير الـى درجـة تركـز صـادرات الدولـة فـي سـلع ومنتجـات معنيـة, وتنحصـر قيمتـه بـين الصـفر والواحـد, وكلمـا اقتربـت قيمتـه مـن الواحـد ذلـك علـى ارتفـاع درجـة التركـز السـلعي فـي عـدد محـدود مـن المنتجـات, وقـد بلغـت قيمـة هـذا المؤشـر ٠.٤٧ بالنسـبة للقـارة الافريقيـة عـام ٢٠٠٨ وذلـك مقارنـة بحـوالي ٠.١٢ و ٠.١٦ في الدول النامية الاسيوية والامريكية على التوالي، كما هو موضح بالجدول رقم (٥) ٠

وعنـد النظـر الـى قيمـة هـذا المؤشـر علـى مسـتوى التجمعـات الاقليميـة الافريقيـة، يلاحـظ تزايـد قيمتـه بشـكل ملمـوس، حيـث سـجل قيمـة بلغـت ٠.٨٥ فـي الايكـاس, ٠.٧٢ فـي الايكـواس, ولكنـه سـجل مسـتوى مـنخفض نسـبيا فـي السـادك ٠.٣٥ نتيجـة لتواجـد دولـة جنـوب أفريقيـا فـي هـذا التجمـع والتـي تتجـه الـى مزيـد مـن التنـوع فـي صـادراتها, ولكـن هـذه القيمـة لا تـزال كبيـرة نسـبيا عنـد مقارنتهـا بنظيرتهـا فـي رابطـة الآسـيان, حيـث سـجل هـذا المؤشـر قيمـة بلغـت ٠.١٣. ويـدل تزايـد قيمـة هـذا المؤشـر ان صـادرات الـدول الافريقيـة لازالـت تتركـز فـي عـدد محـدودة مـن المنتجـات وهـي بالأسـاس سـلع أوليـة، كمـا هـو موضـح بالجدول رقم (٥) ٠

ثالثا: تقييم مدى التقدم في تحرير التجارة الافريقية الاقليمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي:

أشـارت معاهـدة أبوجـا فـي مادتهـا الرابعـة الـى أن التكامـل الاقتصـادي الافريقـى سيسـاهم فـي تعزيـز وتـدعيم التنميـة الاقتصـادية المسـتدامة والتخصـيص الامثـل للمـوارد, كمـا سـيؤدى التعـاون بـين

الاقتصادات الافريقية الى رفع مستوى معيشة الافراد, وتوثيق العلاقات بين الدول الاعضاء في التكتلات الاقتصادية, واحداث المزيد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول مما يساهم في الاسراع بالوصول الى الجماعة الاقتصادية الافريقية، ويهدف التكامل الافريقى الى خلق سوق افريقية مشتركة, ويعتمد هذا الهدف على ازالة الحواجز الجمركية على التجارة البينية الافريقية من أجل توسيع رقعة الاسواق الاقليمية والاستفادة بوفورات النطاق والحجم الكبير.

- خطوات تحقيق التكامل الإقليمي كما حددتها اتفاقية أبوجا:

يعتمد برنامج التكامل الإقليمي الافريقى على استراتيجية متعددة المراحل تشمل ازالة كافة الحواجز التي تعوق حركة التجارة في السلع والخدمات وكذلك حرية حركة كافة عناصر الانتاج، ومن ثم فان اتفاقية أبوجا سعت الى تحقيق الآتي على مراحل٠

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الاقليمية القائمة وعقد اتفاقيات تهدف الى موائمة وتنسيق السياسات بينهما ٠

ب- تحرير التجارة عن طريق الغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية بين الدول الاعضاء بهدف انشاء منطقة تجارة حرة على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية ٠

ج- موائمة السياسات الاقتصادية والتجارية بغية تعزيز إجراءات اقامة السوق الافريقية المشتركة٠

د- زيادة اندماج القارة الافريقية في النظام التجاري العالمي من خلال عقد اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الاطراف مع دول أخرى ٠

ولقد نصت اتفاقية أبوجا على اقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية خلال فترة انتقالية أقصاها ٣٤ عاما مقسمة الى ست مراحل ذات آجال مختلفة، تبدأ من عام ١٩٩٤، وذلك كالاتي:

- المرحلة الاولى:

تعزيز الإطار المؤسسي للمجموعات الاقتصادية القائمة، وانشاء مجموعات اقتصادية جديدة حيث لا توجد، وتمتد هذه المرحلة لمدة خمس سنوات وتنتهي عام ١٩٩٩ ٠

- المرحلة الثانية:

يتم خلالها تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية على مستوى كل مجموعة اقتصادية، وتعزيز التكامل القطاعي على المستويين الإقليمي والقاري وتنسيق وموائمة الانشطة التكاملية بين التجمعات الاقتصادية الاقليمية، ومدة هذه المرحلة ٨ سنوات تنتهي في عام ٢٠٠٧.

- المرحلة الثالثة:

يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية وخلال فترة اقصاها ١٠ سنوات، انشاء منطقة تجارة حرة عن طريق تطبيق الجدول الزمنى لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة، وانشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفة خارجية موحدة، وتنتهي هذه المرحلة في عام ٢٠١٧.

- المرحلة الرابعة:

تتضمن انشاء اتحاد جمركي على المستوى القاري باعتماد تعريفة خارجية موحدة، وتنتهي هذه المرحلة عام ٢٠١٩.

- المرحلة الخامسة:

تتضمن هذه المرحلة اقامة سوق أفريقية مشتركة خلال فترة اقصاها ٤ سنوات تنتهي عام ٢٠٢٣ ٠

- المرحلة السادسة:

يتم خلال فترة أقصاها خمس سنوات ترسيخ وتعزيز بنية السوق الافريقية المشتركة عن طريق كفالة حرية حركة عوامل الانتاج وانشاء بنك مركزي أفريقي واصدار عملة افريقية موحدة، وانجاز اقامة البرلمان الافريقى، وتنتهي هذه المرحلة عام ٢٠٢٨، وقد تضمنت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها على أقصى تقدير ٤٠ سنة تنتهي في عام ٢٠٣٤، وهكذا فانه طبقا للمراحل السابقة، يكون من المفترض أن الجماعة الاقتصادية الافريقية قد اكملت مرحلتها الاولى والثانية، وهي الان في مرحلتها الثالثة٠

ب-حالة التكامل الإقليمي في الجماعات الاقتصادية الاقليمية:

تفاوتت التجمعات الاقليمية فيما حققته من خطوات نحو تحقيق التكامل الإقليمي، حيث حققت بعضها تقدم ملحوظ في هذا الصدد، في حين مازال البعض الاخر يواجه صعوبات مختلفة، فقد حدث تقدم محدود في ثلاثة من التجمعات الثمانية فيما تتعلق بإقامة مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وهي تجمع (UMA)، تجمع سين وصاد، وتجمع الايجاد، بينما حققت كل من الكوميسا، (EAC) والايكواس تقدم ملحوظ في هذا الصدد، ولكن لا يزال أمامها الكثير لتحقيق أهداف معاهدة أبوجا٠

ويمكن القول بان جماعة شرق افريقيا (EAC) هي الأكثر تقدما في تنفيذ معاهدة أبوجا, حيث اطلقت سوقها المشتركة في عام ٢٠١٠، واطلقت الكوميسا اتحادها الجمركي في يونيه من عام ٢٠٠٩, واحرزت الجماعة الانمائية لجنوب افريقيا (السادك)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس) تقدما ملحوظ في بناء مناطق التجارة الحرة لديهما, وهما تخططان لأطلاق اتحاديهما الجمركيين في عامي ٢٠١٣, و٢٠١٥ على التوالي، وأطلقت الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (الايكاس) منطقة التجارة الحرة الخاصة بها في عام ٢٠٠٤, الا انها تواجه تحديات ملموسة على صعيد التنفيذ الفعلي، وتتسم مسيرة كل من اتحاد المغرب العربي (UMA) والجماعة الاقتصادية لدول تجمع الساحل والصحراء (SAD-CEN), والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) بالبطء, فجميع هذه الهيئات لم تتجاوز بعد طور التعاون بين الدول الاعضاء، ويوضح الشكل (٧) إلى حالة تنفيذ معاهدة أبوجا في سبعة من تلك التجمعات الاقليمية ٠

وتواجه الجماعات الاقليمية بجانب مشكلات تنفيذ مناطق التجارة الحرة المتفق عليها، مشكلة تداخل العضوية وتعددها في التكتلات الاقليمية المختلفة، حيث ان هذا التداخل يعوق المكاسب التي يحتمل جنيها من التكامل الإقليمي. ومن المبادرات الهامة في هذا السياق، المبادرة الثلاثية التي تضم السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)، جماعة شرق أفريقيا (EAC), والجماعة الانمائية للجنوب الافريقى (SADC)، ويشارك فيها ٢٦ دولة افريقيا والتي تهدف الى انشاء منطقة للتجارة الحرة الموحدة للتجمعات الثلاثة وهي المنطقة التي بدأت المفاوضات بشأنها في منتصف عام ٢٠١١ ٠

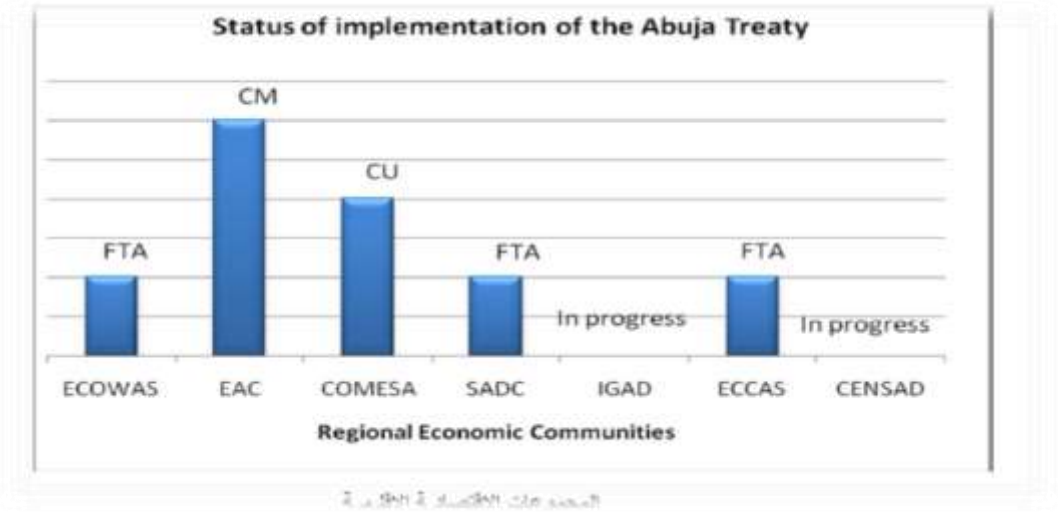

شكل (٧) حالة تنفيذ معاهدة ابوجا بالتجمعات الاقليمية الافريقية

Source: : African Union , **Status Of Integration In Africa** (Sia) , (Addis Ababa: Au, 2011) ,P216.

رابعا: سبل الاسراع بإنشاء السوق الافريقية المشتركة:

يمكن رصد أهم الانجازات التي تحققت في مجال التكامل الإقليمي بالتجمعات الاقتصادية الثماني السابقة، والتي تعد بمثابة أمثلة على أفضل الممارسات في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقارة الافريقية ومن أهم سبل الاسراع بإنشاء السوق الافريقية المشتركة:

١- على الرغم من ان العديد من اتفاقيات التكامل الإقليمي, ومعاهدة أبوجا ذاتها تتسم بأهداف طموحة, الا ان التقدم كان متفاوتا ومختلفا, ليس فقط بين المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية, ولكن ايضا فيما بين الدول الاعضاء، وعلى الرغم من ان تجمعات الكوميسا والايكاس والسادك والايكواس قد بلغت جميعا مرحلة منطقة التجارة الحرة, الا ان مستوى التنفيذ والاندماج يظل مختلفا فيما بينها، وعلاوة على ذلك بينما تتوافر لدى كافة هذه المجموعات برامج بشأن الاتحادات الجمركية لتحقيق هذا الهدف قبل عام ٢٠١٧, فقد عانت هذه البرامج من انتكاسات عديدة وتأخير واعادة تحديد لموعد اطلاقها, وكانت المجموعة الاقتصادية الاقليمية الوحيدة التي احتلت موقع الصدارة بعد أن عززت اتحادها الجمركي واطلقت سوقا مشتركا هي مجموعة شرق افريقيا (EAC) في ١ يناير ٢٠٠٥ , ويونيو ٢٠١٠ على التوالي، في حين كانت المجموعة الاقتصادية الاقليمية الوحيدة التي يوجد بها نظام عملي للتمويل الذاتي هي الايكواس, وذلك في شكل الضريبة الخاصة بمجموعتها٠

٢- ينبغي التأكيد على أن البلدان الافريقية أحرزت تقدما ملموسا نحو تحقيق التكامل الإقليمي من خلال تعزيز البنية التحتية الخاصة بالتجارة مثل المراكز الحدودية الجامعة للخدمات, واستخدام الشبكات الجمركية الالكترونية عبر الدول الاعضاء كوسيلة لدمج وتحديث وتسريع اجراءات التخليص الجمركي واضفاء الطابع الرقمي عليها، وتنسيق جمع وتبادل المعلومات الجمركية، ولا سيما بيانات التصدير والاستيراد بين الادارات الجمركية الوطنية, وتطوير البنية التحتية للنقل ,

ومشاريع ربط الطاقة , وخفض التعريفات الجمركية , وارتفاع مستويات التجارة البينية الاقليمية داخل بعض المجموعات٠

٣- شجعت بعض التجمعات الاقليمية حرية التنقل بإصدار جوازات سفر اقليمية وغيرها من وثائق السفر والتأمين مثل جواز سفر الايكواس، وجواز سفر مجموعة شرق افريقيا، ونظم البطاقات الصفراء المعمول بها في الكوميسا٠

٤- فضلا عما تقدم، فان الجهود المبذولة لإحلال قدر من النظام, والتبسيط والاتساق في ترتيبات التكامل في افريقيا ومعالجة التداخل، قد بلغت ذروتها مؤخرا بالتوصل الى الترتيب الثلاثي لمجموعة شرق افريقيا والكوميسا والسادك, والذى يبدو ان نجاحه قد حدا برؤساء الدول الى توجيه دعوات لمحاكاته في المجموعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى، حيث تواصل الجماعات الاقتصادية الاقليمية الثلاثة مساعيها النشطة فيما يتعلق بإقامة منطقة تجارة حرة موحدة لهم, والتي ستصبح أكبر منطقة تجارة حرة في القارة تخدم ٥٦٥ مليون نسمة, وتضم حجم تجارة يبلغ ٨٧٥ مليار دولار يمكن أن تتزايد الى نحو تريليون دولار خلال عامين من اقامتها، وتنص هذه الاتفاقية على تحرير السلع من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل والعوائق غير الجمركية والحصص الكمية، والخطوة التالية على اقامة منطقة التجارة الحرة هو التوصل الى اتحاد جمركي وسوق مشتركة تمهيدا للوصول الى الجماعة الاقتصادية الافريقية٠

ولقد وقع رؤساء دول وحكومات الجماعات الاقتصادية الاقليمية الثلاثة في مؤتمر القمة الثاني لدول الترتيب ثلاثي الاطراف المنعقد في جوهانسبرج بجنوب افريقيا في يونيه عام ٢٠١١, اعلانا بشأن المنطقة، فضلا عن مجموعة مبادئ بشأن التفاوض والعمليات والاطار المؤسسي، وتشمل منطقة التجارة الحرة للترتيب ثلاثي الاطراف ثلاثة ركائز رئيسية هي تكامل الاسواق, تطوير الهياكل الاساسية, والتنمية الصناعية، ولاشك أن هذا الكيان الجديد تواجهه العديد من التحديات في الاجلين القصير والمتوسط , والتي من أهمها الفجوات الضخمة بين دوله من حيث عدد السكان والمساحة والناتج المحلى الإجمالي والصادرات والواردات السلعية، كذلك فان التجمع يضم عشر دول حبيسة ليست لها سواحل بحرية مما يزيد من صعوبات التبادل التجاري, كما تعوق الحواجز غير الجمركية مسيرة التجارة بين هذا الدول, كما يمثل ضعف البنية التحتية أهم عوائق حرية حركة السلع والخدمات والاشخاص بين دول هذه التجمعات، ويعد عدم كفاية مرافق توليد وتوزيع الكهرباء لتوفير الطاقة أحد أهم العوامل المعوقة لهذا الكيان، وثمة عوامل أخرى تتمثل في رداءة نظم الطرق والسكك الحديدية لنقل السلع، وتدنى شبكات الاتصالات, وضعف قدرات الموانئ، مما أفضى الى اختناقات كثيرة وتأخير متكرر في تخليص السلع، كما تعانى بعض هذه الدول من ارتفاع نسب المديونية بها الى الناتج المحلى, وزيادة نسب العجز التجاري, وارتفاع معدلات الفقر الذى يرتبط بتدني القوة الشرائية لسكان بعض تلك الدول, ولهذا فقد احتل معظم تلك الدول مراتب متأخرة في مؤشر التنمية البشرية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ , وهذا لا يعطى مجالا مناسبا لزيادة التجارة البينية بين دول التجمع الجديد، ولعل من أهم التحديات التي تواجه هذا الكيان في تنفيذ برامجه التكاملية هو مسألة تداخل العضوية،

فمن بين ٢٦ دولة تمثل العضوية المجتمعة لكل من الكوميسا والسادك وجماعة شرق أفريقيا, توجد ١٧ دولة منهم (أي ثلثي الدول) اما اعضاء في اتحاد جمركي وتساهم في مفاوضات انشاء اتحاد جمركي بديل غير الذى تنتمى إليه, أو تتفاوض حول انشاء اتحاد جمركي منفصل, وقد أدى هذا الى اعتراف المجموعات الثلاثة بالحاجة الى البدء في عملية تنسيق ومؤامة لبرامج تكاملها الإقليمي وذلك للحد من اثار تداخل العضوية٠

٥- وفيما يتعلق بحرية التنقل لعوامل الانتاج المختلفة, والتي تعد أحد الاركان الاساسية للتكامل الاقتصادي وتوسيع السوق بالنسبة للسلع والافراد، فعلى مستوى تجارة السلع، شرع عدد من المجموعات الاقتصادية الاقليمية مثل الكوميسا, مجموعة شرق افريقيا, والايكواس, والسادك, في تبسيط الاجراءات الجمركية وقواعد المنشأ, وانشاء مراكز حدودية جامعة للخدمات عند المعابر الحدودية الرئيسية، ومع ذلك لاتزال حرية تنقل الاشخاص أكثر صعوبة من الناحية العملية, وقد اتخذت بعض التجمعات خطوات لتسهيل تنقل الاشخاص من خلال اتفاقيات لتخفيف شروط التأشيرة, والتأشيرات السياحية الواحدة, وجوازات السفر الاقليمية الايكواس، ومجموعة شرق افريقيا, والخطط الاقليمية للتأمين على المركبات الايكواس والكوميسا، ولكن لا تزال الايكاس والسادك والايجاد وتجمع سين- صاد متباطئة في هذا الصدد، وبالنسبة لتجارة الخدمات، هناك تقدم محدود أيضا في تحرير الخدمات, رغم ان الاهداف المعلنة خلافا لذلك، فمعظم المجموعات الاقتصادية الاقليمية هي الان بصدد الشروع في اجندات شاملة لتحرير الخدمات مع عدد قليل منهم يسعى الى مواءمة قوانين الاعمال، أما بالنسبة لرأس المال وحرية تنقله فانه يوجد لدى بعض المجموعات الاقتصادية الاقليمية نصوص قانونية لمواءمة السياسات النقدية والمالية، فعلى سبيل المثال, يوجد لدى الكوميسا, ومجموعة شرق أفريقيا, والايكواس والسادك, برامج مالية ونقدية تدعم تنقل رأس المال عبر القارة وعلى المستوى الدولي٠

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدفع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقارة, الا ان تلك الجهود يواجها العديد من التحديات التي تعرقل من مسيرة التكامل والتي لم تسهم في تحقيق الدور المتوقع من تلك الجهود, كما لم تسهم التجمعات الاقتصادية الاقليمية في زيادة النمو أو حتى التجارة البينية بين الدول الاعضاء بها، وتشير دراسة معظم تجارب التكامل الإقليمي في أفريقيا الى العديد من حالات عدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها, وخصوصا تلك المتعلقة بحرية انتقال عنصر العمل, والتعريفة الجمركية الموحدة, والعملة الموحدة, وترتيبات المقاصة وغيرها٠

خامسا: تحديات التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية:

من الواضح أن افريقيا تواجه تحديات تشمل الأزمة المالية العالمية، وأزمة الطاقة والغذاء، وهو ما يعد مؤشرا واضحا على ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الاقليمية بغية التغلب على هذه التحديات، حيث أنه يستحيل على الدول فرادى التصدي لتلك التحديات، ويمكن رصد أهم تلك التحديات في النقاط التالية:

١- شكل الوصول الى الطاقة وتأمينها من أهم العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي بالقارة، فعلى الرغم من موارد الطاقة التي تزخر بها القارة، تظل امكانيات الوصول الى الطاقة عند مستوى أدني بكثير ما هو عليه في بقية أنحاء العالم٠

٢- كما تصطدم عملية التكامل في القارة بالعديد من النزاعات التي تسود بعض الدول الاعضاء والتي تعرقل جهود التكامل والتنمية، كما ينجم عنها تقليص لحجم الانشطة الاقتصادية، وتدمير البنية التحتية، علاوة على ما تفرضه من معوقات امام تدفق التجارة والاستثمارات٠

٣- يعد غيات أليات التمويل الذاتي لمنظمات التكامل الإقليمي أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التكامل بالقارة, كما لا توجد أليات تعويض الخاسرين بسبب عملية التكامل, وهو ما يشكل عائقا أمام التنفيذ التام لمخططات التكامل, فالرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على التجارة تمثل حصة كبيرة من ايرادات العديد من البلدان الافريقية, فالخسارة المحتملة لهذه الايرادات اذا ما نفذت كل بروتوكولات عملية التكامل من شأنها أن تعوق عملية التكامل, حتى ولو كانت الفوائد المحتملة للتكامل تفوق تكلفته، وفيما يتعلق بقضية التمويل, فلقد حدد برنامج الحد الادنى للتكامل (MIP) عددا من المجالات والقطاعات ذات الاولوية, ولكن التحدي تمثل فيه ايجاد مصادر تمويل رئيسية ومستقرة وطويلة الاجل, وفيما يخص هذه العقبة, يسعى الاتحاد الافريقى الى انشاء مؤسسات مالية أفريقية مثل بنك الاستثمار الافريقى, صندوق النقد الافريقى, والبنك المركزي الافريقى٠

٤- علاوة على ما تقدم، فان الانتشار الواسع للعوائق والمتاريس ونقاط التفتيش على امتداد الطرق الافريقية، يزيد من تكلفة النقل ويسهم أيضا في زيادة تأخير تسليم السلع، كما أن هذه العوائق تحد من حرية حركة السلع والاشخاص وعناصر الانتاج والاستثمارات، وعادة ما تفتقر الادارات الجمركية الافريقية الى الفعالية مما يسهم في عرقلة حركة التجارة داخل القارة وخارجها٠

٥- وتوجد عراقيل اضافية تعترض التجارة تشمل نظم الدفع والتأمين، والتي تحتاج الى التطوير بشكل مستمر، أضف الى ذلك أن نظم التجارة الخارجية والتسهيلات الائتمانية للتصدير والتأمين على الصادرات هي أليات غير متاحة في معظم البلدان الافريقية، ونتيجة لانعدام الموائمة بين اللوائح المالية والنقدية على المستوى الإقليمي والوطني، فان نظام التحويل فيما بين العملات غير قائم٠

٦- تعتبر شبكة الهياكل الاساسية والبنى التحتية في افريقيا ضعيفة للغاية مقارنة بالمقاييس العالمية مما يعوق مسيرة التكامل بالقارة, ومن المستبعد أن تشهد التجارة الافريقية البينية تحسنا ملموسا في ظل الحالة المتدنية التي تعانى منها البنية التحتية في أفريقيا, علاوة على ذلك تحتاج افريقيا الى تطوير البنى التحتية للطاقة مثل شبكات الكهرباء وخطوط انابيب البترول والغاز, والتي تسهم في تسهيل تجارة الطاقة عبر الحدود، ومن التحديات الرئيسية التي تواجه تطوير البنى التحتية الافريقية النقص في التمويل المناسب, فقد أشارت تقديرات البنك الدولي الى ان حجم الاستثمار السنوي لمتطلبات البنى التحتية في أفريقيا تقدر بحوالي ٩٣ بليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر للعقد القادم، لذا يلزم على البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الافريقى للتنمية

وغيرها من الوكالات المالية زيادة حجم تمويلها لتطوير البنية التحتية في افريقيا, حيث تفتقر الحكومات الافريقية الى القدرات المالية اللازمة لتحقيق ذلك ٠

٧- هناك تباين واضح بين دول التجمع أو بين التجمعات المختلفة, ومن أبرز الامثلة على التفاوت في الاوضاع الاقتصادية داخل التجمع الواحد جنوب أفريقيا, حيث يتخطى متوسط دخل الفرد بها ٤٥٠٠ دولار سنويا, في حين أن مالاوي لا يتعدى متوسط دخل الفرد بها ٢٠٠ دولار سنويا، ومن شأن هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة بين مختلف الدول الافريقية أن تعطل مجرد اقامة حوار فيما بينها وفقا لبرنامج مشترك مما يعنى اعاقة تكامل اقتصاداتها لتصبح اقتصادا واحدا، فإنشاء السوق المشتركة – التي تستلزم التوفيق بين السياسات من أجل تحقيق حرية الحركة لعناصر الانتاج – من شأنه أن يعمل على تعزيز الوضع التنافسي ودعم التنمية الصناعية ورفع مستوى الانتاجية, الا أن التباين الكبير الذى تشهده القارة فيما يتصل بمستويات التنمية الاقتصادية والصناعية يشكل حاجزا رئيسيا أمام عملية التكامل٠

٨- لم تضع الجماعة الاقتصادية الافريقية اطارا أو نظاما يعالج التزامات الدول الافريقية الاعضاء في تجمع اقتصادي إقليمي تجاه تجمع آخر منضمة إليه، ومثال ذلك حالة أوغندا أو كينيا, فكل منهما عضو في جماعة الكوميسا وفي الوقت نفسه هما عضوان مؤسسان في تجمع شرق أفريقيا, وهو ما يخلق ازدواجية في الخطوات اللازمة لتحقيق التكامل, ويعد من عوامل الضعف الرئيسية في عمل التجمعات الاقتصادية الافريقية, كما يتعارض هذا التداخل في العضوية مع قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنص على أن الدولة العضو بتجمع اقتصادي إقليمي ينبغي ألا تنضم الى أكثر من اتحاد جمركى٠

ولا شك أن نجاح أي عملية تكامل يتوقف الى حد كبير على التزام الدول الاعضاء بتنفيذ ما يتصل بها من مقررات ومعاهدات وبروتوكولات، كما أن فشل الدول الاعضاء في تنفيذ البروتوكولات المتفق عليها يرجع في جزء منه الى قصور في السياسات وما تتضمنه من أليات من شأنها توضيح المزايا التي قد تنتج عن التكامل الاقليمى٠

وفي ضوء ما سبق، وبالنظر الى التقدم المحرز حاليا في مسيرة التكامل الإقليمي في افريقيا، والتحديات التي تواجهها هذه العملية، يمكن صياغة عدد من التوصيات لعل من أهمها:

١- ينبغي أن تولى الدول الاعضاء الاولوية المناسبة لتعميم برامج ومشاريع التكامل الإقليمي المتفق عليها على المستوى الوطني، وان تنفذها بدقة وان تراعى وجود حوار جماعي مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى٠

٢- ينبغي تعزيز دور الجماعات الاقتصادية الاقليمية في القيام بالرصد والتقييم الصارمين لعملية التكامل، فهناك العديد من الممارسات الجيدة على مستوى القارة، وهي في تزايد مستمر ومن ثم يتعين أن يكون للجماعات الاقتصادية الاقليمية أليه لتبادل تلك الممارسات والاقتداء بها من أجل دفع عملية التكامل الى الامام ٠

٣- ينبغي أن تدعم الجماعات الاقتصادية الاقليمية العمل الذي يقوم به الاتحاد الافريقى لإيجاد موارد بديلة للتمويل، وذلك من أجل تمويل برامج التكامل ٠

٤- يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الاقليمية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، ويمكن اعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق للتكامل على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي، بل يسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والافراد ورأس المال٠

٥- كما أن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الاقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، تنعكس آثارها الايجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الاخرى الاعضاء في التكامل، حيث أن استفادة الدول الاقل نموا من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية التكاملية، كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الاقل نموا سوف ينعكس ايجابيا على الدول الاكثر نموا من خلال اتساع السوق التكاملي أمام منتجات تلك الاخيرة ٠

٦- بالنظر الى احتياج التكامل الإقليمي لأسواق تنافسية تقوم في جوهرها على حرية انتقال عناصر الانتاج والارتقاء برأس المال البشرى، فان الامر يحتاج الى مزيد من الاستثمار في الموارد البشرية وهو ما يعنى مكافحة الفقر والامية والامراض المزمنة، ومنح عناية لمجالي التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.

٧- يعتبر تعزيز التجارة البينية للدول الافريقية احدى النتائج المتوقعة لتحقيق التكامل في افريقيا، ورغم ذلك فان حجم تلك التجارة لا يزال ضئيلا للغاية، وذلك نتيجة للعديد من القيود التي تواجه تلك التجارة، وفي هذا الصدد ينبغي على الحكومات الافريقية مراجعة سياستها التجارية وتحديد نقاط الضعف بها ووضع اجراءات من شأنها تيسير حركة التجارة البينية مثل تبسيط الاجراءات الادارية وكذلك تخفيض تكاليف نقل البضائع والسلع، وتحسين البنية التحتية في الدول الافريقية٠

٨- لا شك أن تعميق اواصر التكامل الاقتصادي يمكن أن يساهم في تعزيز وتدعيم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الدول الاعضاء، كما يمكن أن يساعد الدول الحبيسة أن تصبح دول ترانزيت نتيجة لزيادة حركة التجارة البينية بين الدول أعضاء التكامل، وينبغي على التجمعات الاقتصادية الاقليمية أن تكثف من جهودها لتطوير وتنسيق اتفاقيات النقل وتجارة الترانزيت، وان يعتمدوا بشكل أكبر على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيض نفقات تبادل المنتجات المختلفة ٠

٩- يجب على الاتحاد الافريقى الاسراع في انشاء المؤسسات المالية مثل البنك المركزي الافريقى، وصندوق النقد الافريقى وبنك الاستثمار الافريقى، بغية تسريع وتيرة التكامل النقدي وتنمية الاقتصادات الافريقية ٠

١٠- يجب تشجيع المجموعات الاقتصادية الاقليمية على تقاسم المعلومات حول استخدام أفضل الممارسات، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات التي تم انشاؤها وتحرز تقدما في تحقيق المزيد من عملية التكامل٠

١١- ينبغي انخراط الدول الاعضاء والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الانمائيين في تنفيذ أنشطة التكامل الإقليمي والقارى٠

وهكذا فان دفع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقارة الافريقية يتطلب جهودا ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والامنية, فعلى الصعيد السياسي يتطلب الأمر مزيدا من الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة في اطار هذه التجمعات, بالإضافة الى دعم الديمقراطية والحكم الرشيد، وعلى المستوى الاقتصادي, لابد من التزام الحكومات الافريقية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات, الى جانب زيادة التنسيق بين دول القارة من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بين مختلف دول القارة, هذا الى جانب دعم الابتكار لزيادة القدرة التنافسية الافريقية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا, الى جانب تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص, وتوفير التمويل اللازم، وعلى المستوى الأمني, تبرز أهمية مواجهة التحديات الأمنية, اذ يصعب تحقيق نقلة نوعية في مجال التكامل الاقتصادي والتجارة الاقليمية البينية بدون بيئة أمنية مواتية، وأخيرا تجدر الاشارة الى ضرورة دمج وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مشروع التكامل الاقتصادي, خاصة في مجال صياغة وتنفيذ برامج تيسير التبادل التجاري على نحو يضمن تفعيل الادوات الشعبية جنبا الى جنب مع الادوات الحكومية, وفي هذا السياق تأتى أهمية توسيع دور كيانات رجال الاعمال والتواصل مع جماعات المصالح ذات الصلة٠

تعد الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تستهدف الوصول إلى محطتها الأخيرة، عبر مرحلة انتقالية تمتد ٣٤ عاما بحلول سنة ٢٠٢٨ نقطة ارتكاز عملية التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية. فقد أيقنت التجمعات الاقتصادية الإقليمية بالقارة، والتي تعد اللبنات الأساسية لفكرة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ضرورة السير في الاتجاه ذاته لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الأفريقي، فسعت إلى بناء علاقات للتفاعل والتعاون مع الجماعة الاقتصادية الإفريقية. في هذا السياق، تم التوقيع على بروتوكول فبراير ١٩٩٨ كأداة للتكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية، وبين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أخرى.

ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الأفريقي في سبتمبر ١٩٩٩، أخذ الاتحاد على عاتقه تفعيل الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وفقا لما أشارت إليه اتفاقيته التأسيسية، كآليه رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات التي تفرضها العولمة، كما استهدف الاتحاد تسريع عملية دمج وترشيد التجمعات الإقليمية القائمة في عدد أقل، والتي باتت تخلق أعباء على العمل الأفريقي المشترك، وتؤثر سلبا على مستقبل عملية التكامل بين دول القارة، واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو – مارس ٢٠٠٦ – على اعتماد عدد من

التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي، الكوميسا COMESA، السادك SADC، الإيكواس ECOWAS، السين صاد CENSAD، الإيكاس ECCAS، الإيجاد IGAD، اتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق افريقيا(EAC).

وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الأفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة لا يزال منخفضا للغاية، فنسبة التجارة بين البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لا تبلغ حوالى ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة، وعلى الرغم من ظهور العديد من التكتلات الاقليمية في القارة الافريقية الا ان معظم الدول الافريقية تعانى من انخفاض اهميتها النسبية للتجارة الخارجية العالمية، مما يشير الى وجود معوقات تواجه التكامل الاقتصادي بها، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تقييم لأداء التجارة البينية لهذه التجمعات الاقتصادية، وما اتخذته من اجراءات من شأنها الاسراع بتحرير التجارة، واقامة اتحاد جمركي فيما بينها وصولا إلى مرحلة السوق الافريقية المشتركة، وتحديد أهم السبل المتبعة للإسراع بالوصول الى السوق الافريقية المشتركة، وكذلك عرض أهم التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي بالقارة الافريقية، وتبين من الاداء الاقتصادي للقارة الافريقية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية، حيث قدر الناتج المحلى الإجمالي للقارة الافريقية بحوالي ١.٤ تريليون دولار في عام٢٠٢٠, وهو ما يقارب قيمة الناتج الذى حققته الدول النامية الاخرى في أسيا وأمريكا اللاتينية وهذا مؤشر يدل على تراجع مستوى الناتج الإجمالي للقارة الافريقية التي يبلغ عدد دولها ٥٤ دولة مقارنة بأقاليم نامية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فانه يلاحظ ان الناتج المحلى الإجمالي الافريقى أخذ يزداد بشكل مستمر عبر السنوات الاخيرة متخطيا حاجز التريليون دولار منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ حيث شهد انخفاضا ملموسا متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية (RECs) فان ادائها الاقتصادي أخذ نفس الاتجاه الذى ساد على مستوى القارة, فلقد حققت معظم (RECs) أداء اقتصاديا قويا بين عامى٢٠١٢ و٢٠١٨ ولكن تراجع هذا الاداء في عام ٢٠٢٠ باستثناء كلا من السادك والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، كما يتضح من الجدول رقم (١), حيث شهدا معدلات نمو مرتفعة نسبيا، كما حقق تجمع السين والصاد أعلى قيمة للناتج الإجمالي المحلى مقارنة بالتجمعات الاخرى حوالى ٧٢٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠، تليها الكوميسا, السادك, الايكواس, الايجاد, الايكاس, الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا٠

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي, سجل القطاع الخدمي أكبر مساهمة في هذا الصدد بلغ أكثر من حوالى ٤٣٪ في كل من الكوميسا, والسادك, والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، يليه القطاع الصناعي حيث ساهم بحوالي ٣٠٪، ومن الملاحظ ان قطاع الصناعية التحويلية ساهم بأقل نسبة في (GDP) في كل التجمعات الاقليمية وذلك مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، باستثناء تجمع السادك, ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة القارة الافريقية في التجارة الدولية والاقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية، ولقد سجل تجمع السادك اكبر مساهمة

للصناعة التحويلية في (GDP) بلغت ١٥٪ وذلك بفضل تزايد مساهمة هذا القطاع في اقتصاد جنوب أفريقيا، وعند النظر الى قيمة هذا المؤشر على مستوى التجمعات الاقليمية الافريقية, يلاحظ تزايد قيمته بشكل ملموس, حيث سجل قيمة بلغت ٠.٨٥ في الايكواس, ٠.٧٢ في الايكواس, ولكنه سجل مستوى منخفض نسبيا في السادك ٠.٣٥ نتيجة لتواجد دولة جنوب أفريقيا في هذا التجمع والتي تتجه الى مزيد من التنوع في صادراتها, ولكن هذه القيمة لا تزال كبيرة نسبيا عند مقارنتها بنظيرتها في رابطة الآسيان, حيث سجل هذا المؤشر قيمة بلغت ٠.١٣. ويدل تزايد قيمة هذا المؤشر ان صادرات الدول الافريقية لازالت تتركز في عدد محدودة من المنتجات وهي بالأساس سلع أولية٠

الملخص:

تعد الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تستهدف الوصول إلى محطتها الأخيرة، عبر مرحلة انتقالية تمتد ٣٤ عاما بحلول سنة ٢٠٢٨ نقطة ارتكاز عملية التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية. فقد أيقنت التجمعات الاقتصادية الإقليمية بالقارة، والتي تعد اللبنات الأساسية لفكرة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ضرورة السير في الاتجاه ذاته لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الأفريقي، فسعت إلى بناء علاقات للتفاعل والتعاون مع الجماعة الاقتصادية الإفريقية. في هذا السياق، تم التوقيع على بروتوكول فبراير ١٩٩٨ كأداة للتكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية، وبين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أخرى، ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الأفريقي في سبتمبر ١٩٩٩، أخذ الاتحاد على عاتقه تفعيل الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وفقا لما أشارت إليه اتفاقيته التأسيسية، كآلية رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات التي تفرضها العولمة، كما استهدف الاتحاد تسريع عملية دمج وترشيد التجمعات الإقليمية القائمة في عدد أقل، والتي باتت تخلق أعباء علي العمل الأفريقي المشترك، وتؤثر سلبا علي مستقبل عملية التكامل بين دول القارة.

واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو – مارس ٢٠٠٦ – علي اعتماد عدد من التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي، الكوميسا COMESA، السادك SADC، الإيكواس ECOWAS، السين صاد CENSAD، الإيكاس ECCAS، الإيجاد IGAD، اتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق افريقيا(EAC)، وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الأفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة لا يزال منخفضا للغاية، فنسبة التجارة بين البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لا تبلغ حوالى ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة، وعلى الرغم من ظهور العديد من التكتلات الاقليمية في القارة الافريقية الا ان معظم الدول الافريقية تعانى من انخفاض اهميتها النسبية للتجارة الخارجية العالمية، مما يشير الى وجود معوقات تواجه التكامل الاقتصادي بها، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تقييم لأداء التجارة البينية لهذه التجمعات الاقتصادية، وما اتخذته من اجراءات من شأنها الاسراع بتحرير التجارة، واقامة اتحاد جمركي فيما بينها وصولا إلى مرحلة السوق الافريقية المشتركة، وتحديد أهم السبل المتبعة للإسراع بالوصول الى السوق الافريقية

المشتركة، وكذلك عرض أهم التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي بالقارة الافريقية، وتبين من الاداء الاقتصادي للقارة الافريقية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية، حيث قدر الناتج المحلى الإجمالي للقارة الافريقية بحوالي ١.٤ تريليون دولار في عام٢٠٢٠, وهو ما يقارب قيمة الناتج الذى حققته الدول النامية الاخرى في أسيا وأمريكا اللاتينية وهذا مؤشر يدل على تراجع مستوى الناتج الإجمالي للقارة الافريقية التي يبلغ عدد دولها ٥٤ دولة مقارنة بأقاليم نامية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فانه يلاحظ ان الناتج المحلى الإجمالي الافريقى أخذ يزداد بشكل مستمر عبر السنوات الاخيرة متخطيا حاجز التريليون دولار منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ حيث شهد انخفاضا ملموسا متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية (RECs) فان ادائها الاقتصادي أخذ نفس الاتجاه الذى ساد على مستوى القارة, فلقد حققت معظم (RECs) أداء اقتصاديا قويا بين عامى٢٠١٢ و٢٠١٨ ولكن تراجع هذا الاداء في عام ٢٠٢٠ باستثناء كلا من السادك والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، كما يتضح من الجدول رقم (١), حيث شهدا معدلات نمو مرتفعة نسبيا، كما حقق تجمع السين والصاد أعلى قيمة للناتج الإجمالي المحلى مقارنة بالتجمعات الاخرى حوالى ٧٢٣ مليون دولار عام ٢٠٢٠، تليها الكوميسا, السادك, الايكواس, الايجاد, الايكاس, الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا٠

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي، سجل القطاع الخدمي أكبر مساهمة في هذا الصدد بلغ أكثر من حوالى ٤٣٪ في كل من الكوميسا، والسادك، والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، يليه القطاع الصناعي حيث ساهم بحوالي ٣٠٪، ومن الملاحظ ان قطاع الصناعية التحويلية ساهم بأقل نسبة في (GDP) في كل التجمعات الاقليمية وذلك مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، باستثناء تجمع السادك، ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة القارة الافريقية في التجارة الدولية والاقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية،

ولقد سجل تجمع السادك اكبر مساهمة للصناعة التحويلية في (GDP) بلغت ١٥٪ وذلك بفضل تزايد مساهمة هذا القطاع في اقتصاد جنوب أفريقيا، وعند النظر الى قيمة هذا المؤشر على مستوى التجمعات الاقليمية الافريقية, يلاحظ تزايد قيمته بشكل ملموس, حيث سجل قيمة بلغت ٠.٨٥ في الايكاس, ٠.٧٢ في الايكواس, ولكنه سجل مستوى منخفض نسبيا في السادك ٠.٣٥ نتيجة لتواجد دولة جنوب أفريقيا في هذا التجمع والتي تتجه الى مزيد من التنوع في صادراتها, ولكن هذه القيمة لا تزال كبيرة نسبيا عند مقارنتها بنظيرتها في رابطة الآسيان, حيث سجل هذا المؤشر قيمة بلغت ٠.١٣. ويدل تزايد قيمة هذا المؤشر ان صادرات الدول الافريقية لازالت تتركز في عدد محدودة من المنتجات وهي بالأساس سلع أولية٠

المراجـــع:

١- أحمد الكواز(دكتور)، " **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي** "، مجلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٨١، مارس ٢٠٠٩ ٠

٢- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، " **تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في افريقيا** "، ابريل٢٠٠٧ ٠

٣- رياض الفرس(دكتور)، " **التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والطموح)**، الكويت، القمة الاقتصادية العربية، يناير ٢٠٠٩ ٠

٤- طارق الشيخ، " **التجمعات الافريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل** " ، www.ahram.org.eg

٥- فرج عبد الفتاح فرج(دكتور)، سماح سيد احمد(دكتور)، سالي محمد فريد(دكتور)، " **الاقتصاد الدولي** "، القاهرة، ٢٠١٢ ٠

٦- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، " **التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية** "، يناير ٢٠١٣ ٠

٧- يوسف محمد بادي، " **دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية** "، ورقة بحثية مقدمة ضمن اعمال ندوة: التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٣-١٥ فبراير ١٩٨٩ ٠

٨- محمد عاشور(دكتور)، " **مستقبل التكامل الإقليمي في افريقيا** "، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، قراءات افريقية، العدد (٦)، سبتمبر ٢٠١٠ ٠

٩- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، **الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد**، (جنيف: الامم المتحدة، يوليو ٢٠١٢)، ص.٩.

١٠- نهاد مكرم، " **الاتحاد الافريقي والتجارة البينية الافريقية –حالة الكوميسا** "، مركز الاهرم للدراسات السياسية والاستراتيجية، http;//acpss.ahramdigital.org.eg ٠

12- UNCTAD, Trade liberalization, investment, and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market, (Geneva: UN,2020), p.5

13-United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), Assessing Regional Integration in Africa: Enhancing Intra African Trade, (Addis Ababa: UNECA, May 2010), P.45.

Assessing the extent of progress in achieving regional integration in the African continent

Abdullah Shareedah Jeaz Aldaihani
PhD student at the African Research and Studies Institute - Aswan University

Dr. Abdel Ati Mohamed Mahmoud
Assistant Professor of Agricultural Economics Faculty of Agriculture - Aswan University

Prof. Dr. / Yasser Abdel Hamid Abdel Rady
Professor of Agricultural Economics and Dean of the Faculty of Agriculture and Natural Resources - Aswan Universitv

Summary

The African Economic Community, which aims to reach its last stop, through a 34-year transitional period by 2028, is the fulcrum of the process of economic integration in the African continent. The regional economic groupings in the continent, which are the basic building blocks of the idea of the African Economic Community, realized the necessity of moving in the same direction to achieve the goal of African economic integration, and sought to build relations of interaction and cooperation with the African Economic Community. In this context, the

February 1998 Protocol was signed as a tool for integration between the Regional Economic Communities, on the one hand, and between the African Economic Community and the Regional Economic Communities, on the other. The African economic, as indicated in its founding agreement, as a main mechanism for promoting economic and social development on the continent, and to address more effectively the challenges posed by globalization. And it negatively affects the future of the integration process among the countries of the continent. The meeting agreed at the Ouagadougou Summit - March 2006 - to adopt a number of African regional groupings, identified in eight main groupings: COMESA, SADC, ECOWAS, CEN SAD, and ECCAS , the IGAD, the Arab Maghreb Union (UMA), and the East African Community (EAC), although regional integration was on the agenda of the countries For decades, the level of this integration in the region is still very low, as the proportion of trade between African countries, for example, does not amount to about 10% of the total foreign trade of the countries of the continent, and the study aims to stand on the progress made in the field of regional integration, and that Through an assessment of the performance of the intra-trade of these economic groupings, and the measures they have taken to accelerate the liberalization of trade, and the establishment of a customs union between them to reach the stage of the African common market, and to identify the most important ways to speed up access to the African common market, as well as presenting the most important challenges facing the march Economic integration in the African continent .

There is no doubt that the success of any integration process depends to a large extent on the commitment of member states to implement the relevant decisions, treaties and protocols, and the failure of member states to implement the agreed protocols is due, in part, to shortcomings in policies and the mechanisms they contain that would clarify the advantages which may result from regional integration

The study concluded with many results, the most important of which are:

1- Member states should give appropriate priority to the dissemination of regional integration programs and projects agreed upon at the national level, and implement them carefully, taking into account the existence of a collective dialogue with the private sector and civil society.

2- The success of integration efforts requires the necessity of harmony between national policies and regional institutions, and the exchange of information and data in a transparent manner. Priority can be given to border areas as areas of integration in a way that not only achieves regional stability, but also results in the establishment of formal and informal networks for trade in goods, services, individuals and capital.

3- Given the need for regional integration for competitive markets based in essence on the free movement of production elements and the upgrading of human capital, the matter requires more investment in human resources, which means combating poverty, illiteracy and chronic diseases, and giving attention to the fields of education and health at the national and regional levels.

4-Enhancing intra-African trade is one of the expected results of achieving integration in Africa. Despite this, the volume of that trade is still very small, as a result of the many restrictions facing that trade. In this regard, African governments should review their trade policy and identify weaknesses It and put in place measures that would facilitate the movement of intra-trade, such as simplifying administrative procedures, as well as reducing the costs of transporting goods and commodities, and improving infrastructure in African countries.